## وزارة التنمية الإدارية تخالف قوانين هيئة الرقابة والتفتيش

# مصادر في الهيئة: وجّهنا كتاباً لرئاسة مجلس الوزراء وجاء الرد بتطبيق القوانين

### العكام لـ«الوطن»: وزارة التنمية تتعامل كأنها وزارة الوزارات

### العموري: إعطاء الصلاحيات للعاملين بالتدخل بالتقارير يخل بسريّة التحقيقات

محمد راكان مصطفى

انطلق أول أمس مؤتمر الإصلاح الإداري الذي يأتي في ذكرى مرور أربع سنوات على إطلاق المشروع، تحت شعار «إدارة فعالة نحو مؤسسات ديناميكية».

وبالرغم من أن جوهر مشروع الإصلاح الإداري وأحد أهم أهدافه هو مكافحة الفساد، إلا أنه تم تغييب الأجهزة الرقابية المختصة بمكافحة الفساد (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية)، ويتبين ذلك من جدول أعمال المؤتمر الذي وصلت للأجهزة الرقابية نسخة منه، حيث لم تتم مشاركة هذه الأجهزة بأي محور من محاور المؤتمر، وحتى لم يتم توجيه دعوة لها للحضور!

الهياكل التنظيمية الجديدة المنفذة في كل من وزارات الأشغال العامة والإسكان والمالية والإدارة المحلية والبيئة، كخطوة أولى، ليتم بعد ذلك تطبيق هذه الهياكل على باقي الوزارات، تمت حسب وزارة التنمية الإدارية بهدف إيجاد ديناميكية مبتكرة، وذلك عبر دمج بعض المديريات بعد تخفيض توصيفها الوظيفي تحت إيجاد إدارات جديدة، فعلى سبيل المثل تم تخفيض توصيف مديرية الرقابة في الوزارات ودمجها مع كل من مديرية المالية والعلاقات العامة والإعلام وأمانة السر وإدماجها جميعاً في مديرية الدعم المتابعة الذي جاءت عوضاً عن مديرية مكتب الوزير.

بعيداً عن مناقشة مدى إيجابيات وسلبيات هذا الدمج على أداء المؤسسات القطاع العام وانطلاقاً من أن المصلحة العامة أولوية عن أي مصلحة فردية، يطوف سؤال غاية في الأهمية، وهو كيف يقوم القائمون على تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري الهدف إلى مكافحة الفساد وضمان حسن تطبيق الأنظمة والقوانين، بمكافحة نصوص قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢٤ لعام ١٩٨١، عند قيامهم بتخفيض توصيف مديريات الرقابة الداخلية؟

#### إلغاء للرقابات

الوطن تابعت هذا الموضوع مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش المسؤولة عن الجانب الفني لعمل هذه الأجهزة الرقابية، لكونها تتبع إدارياً بشكل مباشر إلى رأس الهرم في الجهة العامة.

مصادر «الوطن» في الهيئة أكدت عدم إبلاغها أو استشارتها عند إجراء عمليات الدمج في الوزارات الثلاث، مشددة على أن هذا الإجراء يعتبر مخالفاً لقانون الهيئة، موضحة أن هذا القرار فيه انتهاك لسرية المراسلات والتقارير التفتيشية المتبادلة بين الهيئة ومديريات الرقابة في الجهات العامة، لكونه سيطلع عليها مدير فرعي (مدير الدعم التنفيذي) وهو موظف غير معتمد من قبل الهيئة، (فهو غير محلف كما أنه ليس مفتشاً).

وأوضحت المصادر أنه وكون الرقابات الداخلية أحدثت بموجب قانون الهيئة فإن أي فصل أو تعديل في عملها وصلاحياتها يجب ألا يتم إلا بموافقة الهيئة والقانون الناظم لعملها، معتبرة أن تنفيذ التخفيض في الوزارات الثلاث الأشغال العامة والإسكان والمالية والإدارة المحلية والبيئة من دون موافقة الهيئة تترتب عليه أضرار مادية وقانونية تستوجب المحاسبة.

وكشفت المصادر أن الهيئة وجهت كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء حول المخالفات المرتكبة نتيجة هذا الإجراء، وبينت أن الجواب جاء من رئاسة المجلس بضرورة التقيد بالعمل بموجب الأنظمة والقوانين الناظمة، ما يعني ضرورة الالتزام بالقانون الناظم لعمل الهيئة، مضيفة: ولأنه مازالت النية باستكمال الدمج في باقي الوزارات مستمرة، بينت أن الهيئة تعمل على إعداد كتاب جديد إلى رئاسة المجلس حول هذا الموضوع.

وأشارت المصادر إلى أن التحقيق هو من اختصاص السلطة القضائية وأن القانون ٢٤ الناظم لعمل الهيئة منحها صلاحية التحقيق الإداري وبموجب القانون أيضاً تفوض الهيئة الرقابات الداخلية بهذه الصلاحية، مشيرة إلى أن المكلف بوظيفة الرقابة الداخلية محلف ومعتمد من قبل الهيئة، كما أنه يمتلك حصانة، ولا يجوز نقله أو إعفاؤه أو معاقبته.. إلا بموافقة رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، معتبرة أن تخفيض الموظيفة للمديريات من دون موافقة الهيئة يعتبر مخالفة واضحة لنص القانون.

واعتبرت المصادر أن تخفيض الصفة الوظيفية لمديريات الرقابة الداخلية سوف يؤثر سلباً في عملها عبر فقدانها عدداً من الأدوات والوسائل والميزات اللازمة لعملها بالشكل المطلوب، كما أنه سيعوق المهمات الرقابية التي تحتاج في كثير من الحالات للسرية في العمل لكون تخفيض الصفة الوظيفية سيوجب عليها الحصول على موافقة مدير الدعم التنفيذي وذلك من شأنه أن يفسد إجراءات الرقابة وخاصة في الحالات التي تحتاج إلى سرعة في التدخل وسرية في التنفيذ.

وأكدت أن كل ذلك سيؤدي إلى طلب العديد من مديري الرقابة إعفاءهم من هذه المهمة، كما أنه سيعوق إمكانية تكليف الهيئة للرقابات الداخلية لأن وجود مدير فرعي غير معتمد من قبلها أصبح يشكل عائقاً في التواصل بينهما، واصفة قرار التخفيض بأنه إلغاء للرقابات الداخلية في الجهات العامة.

ونوهت المصادر إلى أن تجربة الرقابات الداخلية في الجهات العامة عمرها ٥٠ عاماً وأي إجراء رقابي يجب أن يبنى عليها لا على تفريغها، خاصة أنها أثبتت نجاحها بدليل أن القطاع العام صمد على مدار سنوات الحرب على سورية ومازال صلباً وصامداً ما يعني أن هذا البناء تم على أسس ناجحة وأحد هذه الأسس هو الرقابات الداخلية، مؤكدة أن الهيكلية الحالية لأجهزة الرقابة الداخلية في جهات القطاع العام تمت بناء على دراسة دقيقة بحيث تتناسب مع الوحدة الإدارية، متدرجة من مديرية في وزارة وصولاً إلى شعبة في مديرية، وذلك وفقاً للتخصص المعاني والزماني، لافتة إلى أن إجراء التخفيض أحدث خللاً إدارياً في بعض الوزارات لكونه أصبح مدير الرقابة مديرو رقابة في بعض المؤسسات التابعة للوزارة!

وتساءلت المصادر في ختام الحديث عن الهدف من وراء إلغاء تفعيل الرقابات الداخلية عبر دمجها، وأكدت أن محاولة وزارة التنمية الإدارية تكليف مديريات التنمية في الجهات العامة القيام بمهام وليس من صلاحياتها إجراء الرقابة على الجهة العامة، مع التأكيد على أن ذلك غير صحيح وليس فيه جدوى لعدم وجود صيغة قانونية تسمح لها بالقيام بذلك كما أنه من غير المقبول أن تحاول الوزارة توسيع مهام مديريات التنمية الإدارية في الجهات العامة على حساب باقي المديريات، وأن ذلك سيؤدي إلى حدوث خلل وتداخل بالعمل.

#### يقلل من الاستقلالية

بدوره بيّن عضو مجلس الشعب استاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور محمد خير العكام في حديثه لـ«الوطن» أن الرقابات الداخلية تعمل بتنسيق مباشر مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ووصفها بأنها الذراع التنفيذية للهيئة في الجهات العامة، وأنها تقوم بما تكلفها به من مهام تتعلق بالأعمال الرقابية والتفتيشية.

ورأى العكام أن المشكلة في عملية الدمج هو أن تصبح الرقابة تتبع لمدير غير معتمد من الهيئة، يجب ألا يطلع على ما تقوم به الرقابة من أعمال.

ووصف العكام العمل الرقابي في سورية بأنه غير فعال مرجعاً ذلك إلى قلة الاستقلالية، وقال: الاستقلال غير موجود على مستوى الهيئة بسبب تبعيتها لرئاسة مجلس الوزراء، مضيفاً: ولأن هدف الإصلاح الإداري إصلاح الخلل الموجود في القطاع العام فمن غير المعقول أن يأتي هذا الإجراء ليصنع خللاً جديداً عبر الحد من استقلال الوحدات الرقابية في المؤسسات الحكومية.

العكام قال: من المؤكد أننا مع الإصلاح الإداري، ولكن من الضروري أن ندرس الإجراءات الخاصة بالإصلاح بحيث تؤدي الإجراءات المسؤولة عن تنفيذها وزارة التنمية الإدارية إلى قطاع إداري أكثر قوة ورشاقة.

وعن تكليف مديريات التنمية الإدارية ضمن برامجها في الوزارات بإجراء عملية الرقابة، اعتبر العكام أن هذا سوف يؤدي إلى تداخل بينها وبين الجهات الرقابية (الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش) وبدلاً من تداخل العمل الرقابي بين هاتين الجهتين سوف يكون هناك تداخل جديد وسيؤدي ذلك إلى خلل إداري كبير.

العكام رأى أن وزارة التنمية الإدارية تتعامل كأنها وزارة الوزارات، مؤكداً ضرورة أن تقوم بما يتعلق بالتنمية الإدارية من مهام، وذلك بعد أن تقوم بتوصيف واضح لما تعنيه التنمية الإدارية، وشدد على ضرورة عدم دخولها مهامها على حساب وزارات أخرى مهامها موصفة سابقاً بموجب قوانين، وقال: هذا الأمر يشير إلى وجود مشكلة في عمل وزارة التنمية الإدارية.

#### يخل بسرية التحقيق

بدوره أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة دمشق المختص بقوانين الأجهزة الرقابية الدكتور محمد العموري أوضح أن القانون الناظم لعمل الهيئة جعل الرقابة الداخلية في الجهات العامة مرتبطة بالوزير أو رأس الهرم في الجهة العامة بشكل مباشر.

وشدد على ضرورة أن يكون من يتعامل مع تقارير الرقابات حاصلاً على موافقة بذلك من قبل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بشكل مسبق، معتبراً أن إعطاء الصلاحيات لعاملين في الجهات العامة بالاطلاع على نتائج تقارير الرقابات الداخلية من غير المعتمدين من قبل الهيئة (كمدير التنفيذي)، والتدخل بالتقارير غير صحيح ومخالف لأحكام قانون الهيئة، ووصفه بأنه إجراء يخل بسرية التحقيقات التي تقوم بها الرقابات.

واعتبر العموري أن تكليف مديريات التنمية الإدارية بمهام الرقابة على عمل الجهات الموجودة فيها غير ممكن لكون هذه المديريات ترتبط بوزارة (التنمية الإدارية) التي مهامها محددة بموجب قوانين ليس من ضمنها أعمال الرقابة على الجهات العامة، خاصة في ظل وجود جهازين مختصين بهذه المهام وهما الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية، مضيفاً: هناك الكثير من الأصوات التي تطالب بفصل الاختصاصات بينهما منعاً لتداخل المهام، متسائلاً: فكيف ندخل طرفاً جديداً لنصبح بحاجة إلى حل منازعات وليس فقط لفصل مهام بين الجهات؟

وتابع قائلاً: ناهيك عن أن الأعمال الرقابية بحاجة إلى مفتشين ومدققين ليستطيعوا الرقابة على الجوانب الإدارية والمالية، وخاصة المالية التي تحتاج إلى أشخاص مؤهلين، كالمفتشين الموجود معظمهم في جهاز الرقابة المالية.

ولفت العموري إلى أن إعطاء مهمة لموظفين للقيام بدور الهيئة والجهاز سيؤدي إلى إنتاج تقارير من دون فائدة، يجدر السؤال عن قانونيتها وعما تنتجه من آثار مفيدة؟

وشدد العموري على ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية ومنحها استقلالية أكبر، لافتاً إلى أنها بحاجة إلى مشروع متكامل يجب أن يبدأ بتأهيل المفتشين وتحسين أوضاعهم مادياً.

مدير رقابة داخلية في إحدى الجهات العامة قال: لأن الموضوع يتعلق بعمل أجهزة الرقابة الداخلية التي تخضع لقانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ونظامها الداخلي، ولأن هذا القانون مازال ساري المفعول حتى الآن على الأقل، ومن وجهة نظر قانونية بحتة كان يجب حصول حوار صريح ومباشر بين وزارة التنمية الإدارية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لمناقشة أسس وأطر عمل أجهزة الرقابة الداخلية ضمن مشروع الإصلاح الإداري.

وأضاف: القاعدة القانونية المعروفة تنص على أن القانون لا يلغى ولا يعدل إلا بقانون، وبهذه الآلية يمكن تعديل قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ونظامها الداخلي – في حال الإصرار على تعديل مستويات الرقابة الداخلية ودمجها، ليكون أساسا لعمل الأجهزة الرقابية في كافة الجهات العامة– فأساس العمل الإداري والمالي هو الأنظمة والقوانين.

وتابع قائلاً: هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن إضعاف دور أجهزة الرقابة الداخلية عبر تخفيض مستوياتها الوظيفية من مديريات إلى دوائر سيعطي حتماً نتائج غير إيجابية لأجهزة رقابية تعاني أصلاً من صعوبات شديدة في أداء عملها اليومي بمكافحة الفساد والهدر على أكمل وجه.

وختم قائلاً: باعتقادي أن العبرة في تطوير العمل الرقابي ليست في تغيير القوانين السارية المفعول حالياً بل العبرة في تنفيذ ما ورد في هذه القوانين.

#### مخالفة أخرى

أخيراً وفي سياق مواز تفيد معلومات «الوطن» بأنه لا يوجد لدى وزارة التنمية الإدارية مديرية رقابة داخلية، ما يعني ارتكابها مخالفة أخرى لقانون الهيئة، والسؤال: لماذا لم تقم الهيئة بإجراء المقتضى القانوني بحق المخالفة المرتكبة من قبل الوزارة؟!



## أسعار الفواكه ترتفع في اللاذقية

# رئيس اتحاد الفلاحين: لأن الكميات لا تغطي حاجة السوق

# التموين: ٢٠ مخالفة بيع بأسعار زائدة والعقوبة تبدأ بالسوق موجوداً

اللاذقية - عبير سمير محمود

تشهد أسعار الخضار والفواكه ارتفاعاً ملحوظاً في أسواق اللاذقية، مع تخطي الأنواع الموسمية كالفاصولياء والثوم والبطاطا والكرز والمشمش والبطيخ أرقاماً قياسية مقارنة بالفترة نفسها في سنوات سابقة.

وسجل سعر كيلو البطاطا ١١٠٠ ليرة في السوق، والفاصولياء الخضراء ٣٥٠٠ ليرة، والخيار بين ١١٠٠ – ١٣٥٠ ليرة، والبندورة بين ١٢٠٠ – ١٥٠٠ ليرة، والكرز يتراوح في السوق بين ٣٥٠٠ – ٥٨٠٠ ليرة، والمشمش ٢٨٠٠ ليرة والبطيخ الأحمر في السوق ٤٥٠ ليرة للكيلو والدراق بين ٤٧٠٠ – ٥٣٠٠ ليرة.

رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر قال لـ«الوطن»: إن ارتفاع أسعار بعض أنواع الخضار والفواكه، يعود لقلة الإنتاج وزيادة الطلب، لافتاً إلى أن الكميات لا تغطي حاجة السوق.

وأضاف صقر: إن ارتفاع سعر البندورة تحديداً إلى ما فوق ألف ليرة بسبب نهاية الموسم، مشيراً إلى أن أي مادة تكون بنهاية موسمها يرتفع سعرها مقارنة بالفترة الموسمية، وينتظر السوق ضخ الكميات من المناطق الجبلية بما تسمى البندورة الأرضية ليستقر سعرها نحو الانخفاض خلال الأيام المقبلة.

وبيّن أن الفواكه الموسمية كالكرز والمشمش والبطيخ، هي قليلة الإنتاج في اللاذقية وتعتمد على ما يتم توريده من خارج المحافظة، لافتاً إلى أن أسعارها المرتفعة تعود لارتفاع تكلفة إنتاجها مضافاً إليها أجور التعبئة والنقل من المحافظات الأخرى.

واعتبر صقر أن وضع السوق جيد بكل المقاييس ولا مشاكل في تسويق الفلاحين لمحاصيلهم، قائلاً: إن الفلاح وضعه مقبول في الفترة الحالية بشكل عام.

وأشار إلى أن أي سوق يعتمد في حركته والقدرة الشرائية على مبدأ العرض والطلب، ما يؤدي لتفاوت الأسعار بين موسم وآخر وفق المواد التي يشتهر بها كل موسم وما يتم إنتاجه بكل منطقة، والوضع حالياً جيد وتسويق المحاصيل يتم بشكل عادي بالنسبة للفلاحين إذ لم يسجل أي فائض من محاصيل هذه الفترة حتى تاريخه.

أحد تجار سوق الهال، قال لـ«الوطن»: إن الإقبال ضعيف نسبياً على شراء الفواكه في هذه الفترة بسبب الامتحانات، ومن المتوقع أن يزيد الطلب بشكل أكبر على معظم المواد بعد انتهاء الامتحانات عند توجه الناس للبحر والاعتماد على شراء الفواكه بشكل أكبر من الخضار.

واعتبر أن الأسعار مقبولة جداً مقارنة بالكلف والقدرة الشرائية، مشيراً إلى أن هذه الفترة من الموسم يكون الإنتاج جيداً لمعظم الأصناف التي تنتجها المحافظة.

رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر، أكد لـ«الوطن»، أنه تتم متابعة عمليات البيع في السوق بشكل يومي والتأكد من الالتزام بالنشرة التموينية.

ولفت زاهر إلى تسجيل مخالفات يومية لعدم الإعلان عن السعر بعدد يتراوح بين ١٧ – ٢٠ مخالفة يومياً، ويتم تنظيم الضبط التموينى اللازم بحق كل المخالفين وفق القانون.

وشدد على أن أي ضبط للبيع بسعر زائد يتم سوق المخالف بصفة موجوداً وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لحماية المستهلك.

## ١٠ محافظين لم يحلوا لغزها

# المنشأة الرياضية بمدينة البعث في القنيطرة تغرق بالمياه

# مدير المنشآت الرياضية: محطة المعالجة معطلة منذ شهر وأرسلت لدمشق للإصلاح !؟

القنيطرة - خالد خالد

ليست المرة الأولى التي تتناول فيها الصالة الرياضية في مدينة البعث والتي يحق لها بكل جدارة واستحقاق دخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأحد المشاريع الحيوية في محافظة القنيطرة التي لم يكتمل إنجازها.

حيث بوشر العمل بها عام ٢٠٠٦، ولم يتمكن المحافظون المتعاقبون منذ ذلك التاريخ وعددهم ١٠ من الخروج بالصالة الرياضية إلى الخدمة إلى اليوم وليومنا هذا.

تميز الصالة الرياضية بخصوصية فنية في تصميم السقف الذي هو عبارة عن بلاطة قشرية مؤلفة من بلاطات مسبقة الصنع تتوضع على كابلات فولاذية قطر ٥٢ مم حيث تبين فيما بعد أنها ونهايات التثبيت غير متوافرة في الأسواق المحلية الأمر الذي أثر على إنجاز العمل.

واليوم وبعد مرور تلك السنوات وإنفاق مئات الملايين من الليرات تحولت الصالة إلى بحيرة من المياه وسبح خشية الأهالي في مدينة البعث من سقوط أبنائهم في المياه التي يزيد ارتفاعها في بعض الأماكن عن الصالة لأكثر من مترين بسبب عدم تنفيذ قناة تصريف للمياه، رغم أن المحافظ أنفقت مبالغ كبيرة وكثيرة على ضخ المياه في كل عام، مطالبين الجهات المعنية بالعمل على ضخ المياه خوفاً على أولادهم ومنعاً من انتشار الروائح وخاصة أن موسم الصيف بدأ وانتشرت الحشرات والقوارض، نتيجة عدم رش المبيدات الحشرية، علماً أن الصالة لا يوجد فيها أبواب أو حراس أو مشرفون لمنع دخول الأطفال وغيرهم للمنشأة .

مدير المنشآت الرياضية بالقنيطرة أحمد الدعاس بيّن أن الصالة الرياضية في مدينة البعث فيها أخطاء بالتنفيذ والدراسة وهناك خلاف بين شركة الدراسات والدارس، منوهاً بأن الصالة غير مستلمة وجميع الأضرار يجب أن يتحملها المتعهد.

وأشار الدعاس إلى أن المنشآت الرياضية قامت بتركيب شبكة (دريناج) في الصالة الرياضية لتصريف المياه الناتجة عن الأمطار، ولكن تعرضت محطة المعالجة إلى عطل منذ نحو شهر وتم عرضها على أحد الفنيين والمهنيين في المحافظة ولكن لم يتمكن من إصلاحها، وبالتالي تم إرسال المحطة إلى محافظة دمشق من أجل الإصلاح، ومن المتوقع الانتهاء من أعمال الإصلاح ووضعها بالخدمة خلال أسبوع إلى عشرة أيام، لافتاً إلى أنه تم رفع كتاب إلى المحافظة من أجل المساعدة في تصريف المياه ريثما يتم إصلاح المحطة !؟ يذكر أن مدينة البعث في القنيطرة تفتقر إلى وجود منشأة رياضية تستقطب جيل الشباب والرياضيين.